



النيابة العامة المصرية  
الدليل الإرشادي

أحكام محكمة النقض



## أحكام قضائية متصلة بجريمة الاختلاس محل البحث

لا تقوم جريمة الاختلاس إلا بثبوت الاستيلاء الفعلي على المال العام

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٤٥ قضائية – جلسة ٥/١/١٩٧٦

لا تتحقق جريمة الاختلاس إلا إذا ثبت أن الموظف العام قد استولى على المال العام الذي كان في حيازته بسبب وظيفته، وقام بضمه إلى ملكه أو تصرف فيه كما لو كان مالكا له.

٢. يجب ثبوت نية التملك لدى الموظف – الجريمة قصدية

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٥٠ قضائية – جلسة ٢١/١٢/١٩٨١

الاختلاس جريمة عمدية، لا تتحقق إلا إذا توافر القصد الجنائي العام، أي نية الموظف في التملك، أما مجرد الإهمال أو التقصير فلا يكفيان وحدهما.

٣. صفة الموظف العام عنصر جوهري في قيام الجريمة

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٤٢ قضائية – جلسة ٢٠/٣/١٩٧٢

يعمل بها الجاني فقط، بل العبرة بالمهام والسلطات التي يمارسها بموجب القانون أو اللائحة.

٤. يشترط أن يكون المال محل الاختلاس مالا عاما

الطعن رقم ٢٤٣٥ لسنة ٤٧ قضائية – جلسة ٣/٤/١٩٧٨





النيابة العامة المصرية  
الدليل الإرشادي

أحكام محكمة النقض



يكفى فى جريمة الاختلاس أن يثبت أن المال كان فى حيازة الموظف بسبب وظيفته، ولا يشترط أن يكون هو من حصل عليه شخصياً إذا كان قد وصل إليه بحكم عمله.

٧. لا جريمة اختلاس بدون إثبات الضرر المادي

**الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٩ قضائية – جلسة ١٢/١١/١٩٨٠**

من الشروط اللازمة لقيام الجريمة أن يؤدي تصرف الموظف إلى ضرر مالى فعلى بحق الجهة العامة أو الدولة، ويجب إثبات هذا الضرر.

٨. لا عبرة بموافقة جهة العمل إذا ثبت قصد التملك

**الطعن رقم ١٥٩٣ لسنة ٥٨ قضائية – جلسة ١٢/٣/١٩٨٩**

لا يعتد بموافقة الجهة الإدارية على تصرف الموظف فى المال العام إذا كان الغرض من هذا التصرف هو التملك الشخصى، ويظل الاختلاس قائماً متى ثبتت نية التملك.

٩. رد المال لا ينفي الجريمة

**الطعن رقم ٢٧١٥ لسنة ٥٩ قضائية – جلسة ٦/٥/١٩٩٣**





النيابة العامة السورية  
الدليل الإرشادي

أحكام محكمة النقض



يكفي في جريمة الاختلاس أن يثبت أن المال كان في حيازة الموظف بسبب وظيفته، ولا يشترط أن يكون هو من حصل عليه شخصياً إذا كان قد وصل إليه بحكم عمله.

٧. لا جريمة اختلاس بدون إثبات الضرر المادي

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٩ قضائية – جلسة ١٢/١١/١٩٨٠

من الشروط اللازمة لقيام الجريمة أن يؤدي تصرف الموظف إلى ضرر مالي فعلي بحق الجهة العامة أو الدولة، ويجب إثبات هذا الضرر.

٨. لا عبرة بموافقة جهة العمل إذا ثبت قصد التملك

الطعن رقم ١٥٩٣ لسنة ٥٨ قضائية – جلسة ١٢/٣/١٩٨٩

لا يعتد بموافقة الجهة الإدارية على تصرف الموظف في المال العام إذا كان الغرض من هذا التصرف هو التملك الشخصي، ويظل الاختلاس قائماً متى ثبتت نية التملك.

٩. رد المال لا ينفي الجريمة

الطعن رقم ٢٧١٥ لسنة ٥٩ قضائية – جلسة ١٦/٥/١٩٩٣

رد المال المختلس بعد اكتشاف الجريمة لا يؤثر على قيامها، وإنما قد يُعتد به في تقدير العقوبة وليس في نفي الفعل الجنائي.

١٠. التواطؤ بين الموظفين لا يمنع من قيام الجريمة

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤١ قضائية – جلسة ١٠/٢/١٩٧١





النيابة العامة المصرية  
الدليل الإرشادي

أحكام محكمة النقض



إذا اشترك أكثر من موظف عام في التصرف في مال عام بقصد التملك، فإنهم جميعاً يسألون عن جريمة الاختلاس، ويعتبر كل منهم فاعلاً أصلياً.

١١. مناط الاختلاس هو التصرف في المال كأنه ملك خاص

**الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٤٣ قضائية – جلسة ٢٤/٤/١٩٧٣**

جريمة الاختلاس لا تتحقق لمجرد ارتكاب مخالفة إدارية، بل يلزم أن يتصرف الموظف في المال كما لو كان ماله الخاص، أي بقصد التملك.

١٢. مجرد وجود العجز لا يكفي لإثبات الاختلاس

**الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٤٨ قضائية – جلسة ١٨/١/١٩٨٠**

لا يكفي في إثبات جريمة الاختلاس مجرد وجود عجز في عهدة الموظف، بل يجب أن يثبت أن العجز ناتج عن تصرف عمدي بنية التملك وليس عن إهمال أو خطأ غير مقصود.

١٣. إثبات الركن المعنوي يتم من خلال الملابس والقرائن

**الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٥٢ قضائية – جلسة ٨/١١/١٩٨٣**

القصد الجنائي في جريمة الاختلاس يمكن استخلاصه من سلوك المتهم وملابس الواقعة، ولا يشترط اعتراف صريح منه.

١٤. الموظف المختص بالصرف يعد في حكم الحائز على المال العام

**الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٩ قضائية – جلسة ١٢/٢/١٩٨٠**





النيابة العامة المصرية  
الدليل الإرشادي

أحكام محكمة النقض



الموظف المختص بالصرف أو التحصيل يُعد في حكم الحائز القانوني على المال العام، ويُسأل عن اختلاسه إذا تصرف فيه بنية التملك. ١٥. خلو الأوراق من دليل على نية التملك يبرئ الموظف

**الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٧ قضائية – جلسة ١٠/٤/١٩٧٧**

إذا خلت الأوراق من أي دليل على توافر نية التملك لدى الموظف، فإن الواقعة لا تُكوّن جريمة اختلاس ويجب الحكم بالبراءة.

